دراسة تقيمية لدور الجمعيات الأهلية البيئية فى حماية الحقوق البيئية للمواطنين - دراسة إجتماعية فى بيئة حضرية وأخرى ريفية [١٢]

مصطفى إبراهيم عوض[١]- طلعت عبدالقوي السيد[٢]- غدير عصام الدين برهام محمد
١) معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) الاتحاد العام للجمعيات الأهلية

المستخلص

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى تأثير الجمعيات الأهلية بالتوعية للمواطنين فى المحافظة على البيئة فى المجتمع الريفى والحضرى حيث أن مجتمع الدراسة محافظة الدقهلية (مجموعة من الجمعيات الأهلية البيئية) بلغ عددها ٧٢ جمعية منها ٣٧ بالحضر و٣٥ بالريف، حيث تم إختيار عدد ٦٦٩ من أعضاء مجالس إدارتها والعاملين بها من جانب وعدد ٤٨٢ من المستفيدين بهذه الجمعيات حيث إستخدمت الدراسة أكثر من منهج أهمها المسح الإجتماعى بنوعيه الشامل والعينة، وتم تصميم مقياسان أحداهما لقياس كفاءة القائمين على العمل بالجمعية، والثانى لقياس الفاعلية للمستفيدين من خدمات هذه الجمعيات.

وقد توصلت الدراسة أن جميع النتائج أعطت دلالة إحصائية وبذلك تتضح نتائج اختبار الفرض الأول القائل: الفرض العدم (H_O) "لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين كفاءة دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين بين الريف والحضر"؛ بينما الفرض البديل(H_1) "توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين كفاءة دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين بين الريف والحضر". وهنا اتضح قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل لمتغير وضوح أهداف الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين في كل من الريف والحضر.

وبذلك تتضح نتائج اختبار الفرض الثاني القائل: الفرض العدم (H_O) "لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين فاعلية دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين المستفيدين من خدامتها بين الريف والحضر"، بينما الفرض البديل(H_1) "توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين فاعلية دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين المستفيدين من خدامتها بين الريف والحضر". حيث أكدت نتائج الدراسة قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة إعداد برامج توعية تغطى جميع أنواع التلوث، إتاحة الفرصة لمزيد من المتطوعين، الحرص على مشاركة المرأة

فى الأنشطة البيئية، الإستعانة بمتخصصين فى مجال حماية البيئة، شمول مناهج التربية والتعليم على مادة أساسية للبيئة.

المقدمة

تعد الجمعيات الإهلية إحدى مكونات المجتمع المدنى، وهذه الجمعيات التى تنتشر فى أنحاء مصر، مدن، وقرى، ونجوع تتفاوت فى أنشطتها من حيث الكم والكيف ومجالات العمل وقد أصبح لها اليوم دوراً هاماً فى مجالى الرعاية والتنمية بالمجتمع، هذا إلي جانب الإهتمام بالبيئة فى ظل التقدم التكنولوجى والصناعى المتلاحق – أصبح فريضة هامة – على المجتمع بجميع شرائحه، سواءا على الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص أو القطاع المدنى أو الأفراد، لأن الإنسان لا يعيش بمعزل عن البيئة، حيث يؤثر ويتأثر بها بشكل مباشر وغير مباشر. الجمعيات الأهلية عبارة عن مجموعة من الأشخاص شديدى الحماس والانتماء لمجتمعاتهم، يتجمعون مع بعضهم البعض، لأداء نشاط، أو تقديم خدمة منظمة يشعرون بأن عدم وجودها يشكل قلقاً أو معضلة أو أذى لشريحة ما من شرائح المجتمع، أو للمجتمع بأسره، معتمدين فى ذلك على مجهوداتهم، ومجهودات غيرهم من المهتمين الذين يتطوعون لإسنادهم وتقديم العون لهم فنياً أو مادياً دون إنتظار لتحقيق مكاسب شخصية (صالح الصقور، ٢٠١٠، ص ١٣٧) وعلى الرغم من أنها منظمة غير ربحية ولكن لا يمنع أن تكسب ما يغطى نفقاتها ويجعلها قادرة على الإستمرار (سلسلة مكتبة المهارات المهنية، ٢٠٠٥، ص ١١٥) المنظمات الأهلية سواء كانت جمعيات أو مؤسسات تلعب دوراً رئيسياً فى تخطيط وتقديم الخدمات الإجتماعية فى مصر حيث تعتبر هذه الهيئات شريكة للمنظمات الحكومية فى تحقيق أهدافها وأغراضها نحو تحقيق إحتياجات الناس (أحمد مصطفى خاطر، ٢٠٠١، ص ٣١١) ولأهمية تقييم دور الجمعيات الأهلية فى حماية الحقوق البيئية للمواطنين، تدور هذه الدراسة التى بين أيدينا حيث تم تطبيقها ميدانياً فى بيئة حضرية وأخرى ريفية بمحافظة الدقهلية من خلال مقياسين أحداهما لعينة من القائمين على الجمعيات الأهلية البيئية سواء من مجالس الإدارات أو من العاملين بالجمعية. بينما الأخر للمبحوثين من المستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية البيئية.

مشكلة الدراسة

أصبح تلوث البيئة مشكلة تؤرق جميع المجتمعات بصفة عامة سواءا الريفية أو الحضرية ويعتبر ذلك ضريبة التكنولوجيا الحديثة التى تترك الكثير من النفايات كتلوث الهواء، وتلوث الماء، وتلوث التربة.

ومن مشاهدات الباحثة وملاحظاتها بالحياة اليومية بأن بعض الأفراد يقومون بالتأثير السلبى والتعدى على البيئة، والبعض الآخر يقوم بالمحافظة على البيئة والعناية بها، كما أن الدولة تتحمل العبء الأكبر للتنمية، وإستعادة مجدها ونشاطها بعد مرورها بثورتين متتاليتين. فكان من المتوقع أن يكون هناك للمجتمع المدنى دوراً بجانب الدولة لتخطى هذه المرحلة ففى دراسة أسماء سعيد أكدت على ضرورة زيادة عدد الدورات التدريبية للمستفيدين بالجمعيات الأهلية بمجال البيئة، وذلك لمواجهة التلوث، وأيضاً التركيز على عمل الدراسات والبحوث العلمية من قبل المسئولين، وكان هدف هذه الدراسة، تقويم دور الجمعيات الأهلية البيئية، ولكن الدراسة الحالية تركز على تقييم الجمعيات الأهلية البيئية (أسماء سعيد، دراسة تقويمية لجهود الجمعيات الأهلية فى مواجهة المشكلات البيئية، ٢٠٠١) كما أشارت دراسة فالح سيد على أن المجتمع الكويتى يشبه المجتمع المصرى فى مشكلة التلوث، وأن منظمات المجتمع المدنى سواء كانت بالمجتمع الكويتى، أو المجتمع المصرى، تسعى لتفعيل دورها فى المجتمع لتنمية المسئولية الإجتماعية، والسلوك الإيجابى نحو البيئة، وهى نقطة الإشتراك بين هذه الدراسة والدراسة الحالية بأن الجمعيات الأهلية لها دوراً فى حماية الحقوق البيئية (فالح سيد، دور المجتمع المدنى فى تنمية المسئولية الإجتماعية والسلوك الإيجابى نحو البيئة، ٢٠٠٨)

ومن هنا جاءت فكرة الدراسة، لدراسة دور الجمعيات الأهلية فى حماية الحقوق البيئية. وبعد الإطلاع على التقرير السنوى لوزارة الشئون الإجتماعية عام ٢٠١٦ اتضح أن عدد الجمعيات الأهلية فى مصر وصل إلى ٤٥٠٠٠ خمس وأربعين ألف جمعية (وزارة التضامن الإجتماعى، التقرير السنوى، ٢٠١٦)، منتشرة فى ثائر أنحاء البلاد قرى ومدن، هذا فضلاً عن وجود وزارة للبيئة فى الهيكل التنظيمى لمجلس وزراء مصر الآن. فرأت الباحثة التوجه إلى

الجمعيات الأهلية لمعرفة دورها فى مجال البيئة، سواء لنظافة البيئة أو توعية المواطنين بأهمية الحفاظ على البيئة من التلوث.

أهمية الدراسة

تعد البيئة النظيفة إحدى مؤشرات المجتمعات المتقدمة لأن نظافة البيئة من شأنها أن تنشئ إنساناً صحيح البدن والنفس والعقل.

ولكي يتم ذلك فإن أهمية الحفاظ علي البيئة تكون من جانبين:

أولاً: الاهمية النظرية: وتتمثل في توفير المادة العلمية الصحيحة والتي يمكن الرجوع إليها من المصادر العلمية المتمثلة في المراجع والرسائل العلمية الحديثة والبرامج المتخصصة وذلك بهدف تعريف المواطن بحقوقه البيئية.

ثانياً: الأهمية المجتمعية: وتتمثل في تضافر جهود المجتمع بأفراده وايمانه بأهمية الحفاظ علي البيئة ولا تقتصر علي البرامج النظرية بل الخطط العملية الصحيحة والمبنية علي علي إيمان وقناعة جميع أفراد المجتمع سواء بالحكومة أو القطاع الخاص أو القطاع الأهلي علي السواء.

والجمعيات الأهلية لها دور كبير إلى جانب الحكومة فى الحفاظ على البيئة فى المجتمع الحضرى والمجتمع الريفى على السواء.

كما تحاول هذه الدراسة بحث دور المواطنين بجانب الجمعيات الأهلية فى الحفاظ على البيئة ومدى إدراك العلاقة بين المواطنين والجمعيات الأهلية فى هذا المجال من خلال نشاط الجمعيات فى المجتمع المحلى سواء فى الريف أو الحضر.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى تأثير الجمعيات الأهلية بالتوعية للمواطنين فى المحافظة على البيئة فى المجتمع الريفى والحضرى.

الهدف الرئيسى: تقييم دور الجمعيات الأهلية البيئية فى حماية الحقوق البيئية للمواطنين بالمجتمع الحضرى والمجتمع الريفى من خلال المجتمع المحلى الموجود به هذه الجمعيات.

الأهداف الفرعية:

١. التعرف على كفاءة الأنشطة والمشروعات بالجمعيات العاملة بمجال البيئة من وجهة نظر المستفيدين.
٢. التعرف على فاعلية الأنشطة والمشروعات بالجمعيات الأهلية البيئية فى حماية الحقوق البيئية للمواطنين من وجهة نظر المسئولين.
٣. التعرف على الصعوبات التى تحد من كفاءة وفاعلية الأنشطة والمشروعات التى تقدمها الجمعيات الأهلية البيئية فى حماية الحقوق البيئية للمواطنين من وجهة نظر كل من المسئولين والمستفيدين
٤. المقارنة بين فاعلية الجمعيات المهتمة بالبيئة فى الريف والحضر.

فروض الدراسة

إذا كان الفرض يعبر عن توقع بوجود علاقة بين متغيرين أو أكثر وقد تؤكد نتائج البحث صحة هذه العلاقة أو عدم وجودها أصلاً. فإن الدراسة تسعى إلى إختبار صحة الفرض الرئيسي التالي:

الفرض الرئيسي الأول:

الفرض العدم (H_0) "لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين كفاءة دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين بين الريف والحضر".

الفرض البديل (H_1) "توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين كفاءة دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين بين الريف والحضر".

ويمكن اختبار صحة هذه الفرض من خلال الفروض التالية:-

١-توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين وضوح أهداف الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين في كل من الريف والحضر.
٢-توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين مدى وقوف المشروعات التي تقدمها الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين في كل من الريف والحضر.

٣-توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين مدى قدرات الجمعية المادية والبشرية لتحقيق أهدافها في كل من الريف والحضر.

٤-توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين مدى تغطية الجمعية لاحتياجات المجتمع البيئية في كل من الريف والحضر.

الفرض الرئيسي الثاني:

الفرض العدم (H_0) "لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين فاعلية دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين المستفيدين من خدامتها بين الريف والحضر".

الفرض البديل (H_1) "توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين فاعلية دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين المستفيدين من خدامتها بين الريف والحضر".

ويمكن اختبار صحة هذه الفرض من خلال الفروض التالية:-

١-توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين وضوح أهداف أنشطة ومشروعات الجمعية بالنسبة للمستفيدين في كل من الريف والحضر.

٢-توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين الوقوف على المشروعات التي تقدمها الجمعية بالنسبة للمستفيدين في كل من الريف والحضر.

٣-توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين الوقوف على مدى تغطية الأنشطة لاحتياجات المستفيدين في كل من الريف والحضر.

٤-توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين الوقوف على مدى تغطية المشروعات لحاجة البيئية في كل من الريف والحضر.

مفاهيم الدراسة

الجمعيات الأهلية البيئية، البيئة، الحقوق البيئية.

الجمعيات الأهلية: هى تجمعات إنسانية تبنى بغرض تحقيق أهداف معينة (آيات شعراوى، ٢٠٠١، ص ٤١٥). وتنص المادة (١) بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة كانت من أشخاص عاديين أو إعتباريين لا يقل عددهم عن عشرة أشخاص ليس بغرض الحصول على ربح (قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤، ٢٠٠٢، ص ٤٧٥).

الجمعيات الأهلية البيئية: تعريف الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال البيئة: هى وحدات أُنشئت من أبناء المجتمع المحلى لا تهدف للربح وتسعى إلى تنمية الموارد البشرية والبيئية والارتقاء بالمجتمع ككل وتمكينه من الحصول على حقوقه (رشاد عبد اللطيف، ٢٠١٠، ص ٢٦).

البيئة: البيئة هى المحيط الحيوى الذى يشمل الكائنات الحية، والموارد الحيوية وما يحيط به من هواء وماء وتربة وما يقيمة الإنسان من منشآت (وصف مصر بالمعلومات، ٢٠١٤، ص ٥٥) وتعتبر البيئة هى الإطار الذى يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بنى البشر (حسام زيدان، ٢٠٠٧، ص٣).

الحقوق البيئية: الحقوق البيئية هى الحقوق التى ينبغى أن يحصل عليها كل مواطن فى بيئته من هواء نظيف وماء نظيف ومسكن صحى وبيئة يمكن العيش فيها (عبد المعبود عبد الرسول، ٢٠١٦، ص٨١)، والحقوق البيئية للمواطنين تعد من اهتمامات العلوم الاجتماعية ومنها الخدمة الإجتماعية، فهى تعمل على تعريف المواطن بحقوقه البيئية، سواء كانت اجتماعية، واقتصادية، وكذلك قيامه بواجباته نحو الحفاظ على العناصر الطبيعية الموجودة بالمجتمع من ثروات ظاهرة أو باطنة، وكيفية الإستفادة منها بإسلوب لا يضر بسلامة البيئة (رشاد عبد اللطيف، ١٩٩٩، ص٥).

الدراسات السابقة

اتفقت نتائج دراسة ولاء إبراهيم (٢٠١٠) "دور الجمعيات الأهلية فى مواجهة مشكلات التلوث البيئى" مع الدراسة الحالية فى التأكيد على أهمية دور الجمعيات الأهلية فى المحافظة على الحقوق البيئية للمواطنين، من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية، هذا إلى جانب ضرورة التأكيد على أهمية التطوع لدى المواطنين، وبث روح الانتماء لخدمة المجتمع من جانب، والاستفادة من وقت الفراغ من جانب آخر، كما أظهرت نتائج دراستها مدى أهمية وفائدة الندوات والمحاضرات التى عقدت للمواطنين واستجابتهم للمشاركة فى الأنشطة البيئية.

واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة رضا الطنطاوى (٢٠١٣) "دور الجمعيات الأهلية فى تمكين المرأة للمشاركة فى برامج حماية البيئة" فى أن للجمعيات الأهلية دوراً بارزاً فى حماية البيئة، وفى الضغط على المسئولين، بشأن حماية البيئة، وأن البرامج التى تقدمها الجمعيات، تساهم فى التصدى للمشكلات الحالية الواقعة على البيئة، وأيضاً تساهم فى رفع وعى السيدات بمجتمع الدراسة، لأن للمرأة دوراً فعالاً بالنهوض بالمجتمع، كما أكدت الدراسة على ضعف الدور الذى تقوم به المؤسسات الحكومية فى مساندة الجمعيات الأهلية العاملة بمجال البيئة، وضعف التنسيق بين الجمعيات، مما يؤدى إلى عدم تكامل الأدوار بين الجمعيات الأهلية بمجال البيئة، لأن حماية البيئة مسئولية مشتركة على المجتمع ككل، ولا تقوم على الجهود الفردية.

هذا من جانب ومن جانب آخر اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة محمود عبد الحميد (٢٠١٥) "دور المنظمات غير الحكومية فى حل المشكلات الاجتماعية والبيئية فى المجتمع المحلى لحى الزاوية الحمراء" بأن منظمات المجتمع المدنى لها دوراً فى حل المشكلات الإجتماعية والبيئية فى المجتمع المحلي، ولكن نتائج دراسته أكدت على عدم إقبال المواطنين على المشاركة فى أعمال النظافة، وعدم تواجد الوعى لدى المواطنين بأهمية البيئة، وخطورة المشكلات البيئية، وإنعدام مشاركة الجمعيات فى التواصل مع رئاسة الحي، أو القيادات الشعبية، والتنفيذية التى توجد بالحى، وهذا ناتج عن قصور شديد لدى الجمعيات الأهلية فى القيام بدورها.

كما اتفقت دراسة محمد محمود (٢٠١٦) "دور الجمعيات الأهلية فى إدارة الأزمات والكوارث البيئية" مع الدراسة الحالية فى أن الجمعيات الأهلية لها دوراً فعالاً وإيجابياً فى مواجهة الأزمات والكوارث البيئية، وهذا يساعد فى الحد من المخاطر والكوارث البيئية، من خلال التوعية، كالمؤتمرات، واللقاءات التليفزيونية، والبرامج التدريبية، وورش العمل، والمطبوعات، وكل هذا لإعداد الأفراد لمواجهة المخاطر البيئية، ولمعرفة حقوقهم البيئية.

الإطار النظرى

مدخل الدراسة: تلاحظ فى الآونة الأخيرة عجز الحكومة بأجهزتها المختلفة فى الحفاظ على البيئة من التلوث، سواءا البيئة الحضرية المنتشرة فيها المصانع والمكتظة بعدد السكان وازدحام الشوارع والطرق بالمواصلات والتى تسبب التلوث الشديد، أو البيئة الريفية من جراء الإسراف فى استخدام المبيدات الحشرية فى الزراعة، والكيماويات، والصرف الزراعى فى مجارى المياه العذبة بالإضافة إلى عدم وجود التوعية اللازمة والمطلوبة لأهالى الريف للحفاظ على البيئة.

كل ذلك أدى إلى ضرورة أن تُدلى الجمعيات الأهلية بدلائها فى مجال التوعية بأهمية البيئة، وخطورة إهمالها، على الإنسان، على المستويين القريب والبعيد على السواء، فمصر التى يبلغ تعداد سكانها ١٠٤ مليون نسمة فيها عدد من الجمعيات أكثر من ٤٥ ألف جمعية. وهذا الكم لابد أن يكون له الدور الأكبر فى مجال الحفاظ على البيئة سواءا من خلال الندوات والمناقشات، والبرامج التدريبية، أو حملات النظافة، كل حسب نطاقها الجغرافى الذى تعمل به.

والدراسة التى بين أيدينا، سوف تتعرض لرصد وتقييم دور الجمعيات الأهلية فى موضوع الدراسة سلباً أو إيجاباً، فى الريف والحضر، فى المحافظة على البيئة وإلقاء الضوء على دور المواطن، وإبراز حقوقه وواجباته البيئية فى المجتمع الذى يعيش فيه.

دوافع إختيار مشكلة الدراسة: تم إختيار مشكلة الدراسة من مشاهدات الباحثة وملاحظاتها بالحياة اليومية بأن بعض الأفراد يقومون بالتأثير السلبى والتعدى على البيئة، والبعض الآخر يقوم بالمحافظة على البيئة والعناية بها، كما أن الدولة تتحمل العبء الأكبر للتنمية، وإستعادة مجدها ونشاطها بعد مرورها بثورتين متتاليتين. فكان من المتوقع أن يكون هناك للمجتمع المدنى دوراً بجانب الدولة لتخطى هذه المرحلة. ومن هناء جاءت فكرة الدراسة،

لدراسة دور الجمعيات الأهلية فى حماية الحقوق البيئية. وبعد الإطلاع على التقرير السنوى لوزارة الشئون الإجتماعية عام ٢٠١٦ اتضح أن عدد الجمعيات الأهلية فى مصر وصل إلى ٤٥٠٠٠ خمس وأربعين ألف جمعية، منتشرة فى ثائر أنحاء البلاد قرى ومدن، هذا فضلاً عن وجود وزارة للبيئة فى الهيكل التنظيمى لمجلس وزراء مصر الآن. فرأت الباحثة التوجه إلى الجمعيات الأهلية لمعرفة دورها فى مجال البيئة، سواء لنظافة البيئة أو توعية المواطنين بأهمية الحفاظ على البيئة من التلوث.

المنطلقات النظرية للدراسة:

النظرية الإجتماعية هي قاعدة عامة يسترشد بها الباحث الإجتماعي للوصول إلي تفسير وفهم لجوانب العالم الإجتماعي... وتعطي القدرة علي التحليل والتفسير للظواهر المدروسة، في حين أشار قاموس الخدمة الإجتماعية إلي أبرز مكونات النظرية حين عرفها بأنها مجموعة من الفروض والمفاهيم المرتبطة ببعضها والقائمة علي الحقائق والملاحظات التي تحاول تفسير ظاهرة معينة. تعريف عبدالباسط عبدالمعطي للنظرية: نسق تصوري تمت صياغته في ضوء الخبرة بالمعرفة العلمية المتاحة وفي ضوء الخبرة بالواقع التاريخي والمعاصر للظواهر ومكوناتها وحركتها وعلاقات هذه الظواهر ببعضها ومستقبل هذه العلاقات. وتلعب النظرية دوراً هاماً في العلوم الإجتماعية فهي تساعد علي فهم الواقع الإجتماعي المعقد ومحاولة التنبؤ بمسار التطور والتغير الإجتماعي في المجتمع كما يمكن الإستفادة منها في العمل علي إحداث التغير الإجتماعي المقصود علي مختلف المستويات سواء الفرد أو الاسرة أو المنظمة أو النسق الإجتماعي أو المجتمع.

وقد استعانت الباحثة بكل من نظرية الدور الإجتماعى والنظرية الأيكولوجية وسيتم عرضهم بالإيجاز.

نظرية الدور الإجتماعى: ويتلخص مضمون نظرية الدور في أن كل فرد يشغل مركزاً إجتماعياً معيناً في السلم الإجتماعي هذا المركز يحتم عليه مجموعة من الحقائق والإلتزامات التي تنظم تفاعله مع الأخرين الذين يشغلون مراكز إجتماعية أخري والمراكز الإجتماعية في المجتمع تتحدد علي اساس إقتصادي وإجتماعي، وكل مجموعة من المراكز الإجتماعية

المتقاربة في المستوي بينها علاقة أفقية. أما المراكز الإجتماعية المختلفة، فإن العلاقة بينها رأسية ، وكل مركز إجتماعي يرتبط به ايضاً مجموعة من المعايير أو التوقعات التي تحدد الأنماط السلوكية التي يتبعها شاغل المركز نحو أشخاص أخرين يشغلون مراكز إجتماعية أخرى. هذا ويمكن الإستفادة من نظرية الدور الإجتماعى فى الدراسة الحالية من خلال العمل بالجمعيات الأهلية، حيث تزخر هذه الجمعيات بالعديد من العاملين بها سواء كانوا متطوعين، أو معينيين، لديهم خبرات عديدة، فى مجالات مختلفة وأعضاء مجلس الإدارة بصفة خاصة، يلعبون أدواراً عديدة، وغالباً فإن ما يقومون به لا يتفق مع عملهم الأصلى الذى يعيشون عليه، سواء كان العمل بالحكومة، أو القطاع العام، أو القطاع الخاص، أو الأعمال الحرة، ومن خلال عملهم بالجمعيات، يلعبون أدواراً تختلف تماماً عما يقومون بهم فى مهامهم الحياتية اليومية. وليس ذلك فحسب بل الأعضاء أنفسهم بالجمعية كل يلعب دوراً يختلف عن الآخر.

النظرية الأيكولوجية: لكى تنجح الجمعية فى عملها لابد من العمل من خلال خطة موضوعية وليس من خلال العمل العشوائى لذا فالنظرية الأيكولوجية تعد من النظريات الهامة لكل جمعية ترغب فى العمل الموضوعى لخدمة المجتمع الذى تخدمه وذلك ناشئ من طبيعة العمل بالجمعيات الأهلية فهى تخدم البشر وبالتالى لابد من التحامها مع أفراد المجتمع لزيادة الثقة ومعرفة الاحتياجات المجتمعية بالبيئة المحيطة بها.

الإجراءات المنهجية

نوع الدراسة: تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية لكونها أنسب أنواع الدراسات ملائمة لطبيعة موضوع الدراسة.

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة منهج المسح الإجتماعى بنوعية الشامل وبالعينة والمنهج الوثائقى.

مجالات الدراسة:

المجال المكاني: قام فريق البحث باختيار المجال المكاني للدراسة وهو بمدن وقرى بمحافظة الدقهلية حضر وريف.

المجال البشري: تمثل المجال البشري للدراسة الحالية على النحو التالي:-

- حصر شامل لأعضاء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية المختارة.
- حصر بالعينة الممثلة لمجتمع الدراسة من المستفيدين من خدمات الجمعيات الاهلية عن طريق القانون الأمثل لاختيار حجم العينة العشوائية بمجتمع الدراسة

المجال الزمني: من ١ / ٣ / ٢٠١٧ حتى ٣٠ / ٤ / ٢٠١٧.

عينة الدراسة:

- عدد (٣٦٢) عضو مجلس إدارة و(١٩٨) مستفيد من إجمالى عدد (٣٧) جمعية أهلية تعمل بالمجال البيئى بالحضر.
- عدد (٣٠٧) عضو مجلس إدارة و(٢٨٤) مستفيد من إجمالى عدد (٣٥) جمعية أهلية تعمل بالمجال البيئى بالريف.

أدوات جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على مقياسى (مقياس الكفاءة – مقياس الفاعلية):

الأول لقياس كفاءة دور الجمعيات الأهلية العاملة في مجال البيئة بالتطبيق على أعضاء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية تشتمل عباراته على ٤٥ عبارة وذلك لمعرفة مدى قدرات الجمعيات فى تحقيق أهدافها.

والثاني لقياس فاعلية دور الجمعيات الأهلية العاملة في مجال البيئة بالتطبيق على المستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية وذلك من خلالا مجموعة عبارات عددها الإجمالى ٤٥ عبارة لمعرفة مدى قدرة الخدمات المقدمة لإشباع إحتياجات المستفيدين.

الأساليب الإحصائية: بعد جمع البيانات ومراجعتها، تم تفريغ البيانات آليا باستخدام برنامج SPSS v1.8، وتم استخدام المعاملات الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري.

صدق وثبات الإستمارة: قام فريق البحث بالتأكد من الصدق الإحصائي للمقياسين على طريقة (إعادة الاختبار) حيث تم تطبيق المقياس على عينة من أعضاء مجالس الإدارة عددهم (٢٠) مفردة وعينة من المستفيدين وعددهم (٢٠) مفردة، ثم تم إعادة تطبيق كل من المقياسين

على العينة نفسها بعد مضى خمسة عشر يوماً من تاريخ التطبيق الأول، ثم تبين الصدق الإحصائى لكل من المقياسين.

نتائج الدراسة

لقد تباينت إجابات المبحوثين على المقياسين وكانت النتائج ما ثبت صحته فروض الدراسة (الفرض البديل) ومنها ما ثبت عدم صحة الفرض (الفرض العدم) وقد أعطت الإجابات دلالة إحصائية يمكن أن نوردها على النحو التالى:

اختبار صحة فروض الدراسة:

الفرض الرئيسي الأول

جدول(١): يوضح الفروق بين متوسطات أعضاء مجلس إدارة الجمعيات في كل من الريف والحضر في متغير وضوح أهداف الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين باستخدام Independent Samples Test

المتغير	المبحوثين	ن	المتوسطات	الانحراف المعياري	د.ح	قيمة (ت)	الدلالة
وضوح أهداف الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين	الحضر	٣٦٢	٤٢,٥٥	٩,١٨٧	٣٦١	٢٣,٧٣٢	غير دالة
	الريف	٣٠٧	٤١,٦٥	١٢,٥٤٧	٣٠٦		

* دالة عند مستوى معنوية (α=٠,٠٥) **دالة عند مستوى معنوية (α=٠,٠١)

يتضح من الجدول السابق والخاص بالفروق بين متوسطات أعضاء مجلس إدارة الجمعيات في كل من الريف والحضر في متغير وضوح أهداف الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين أنه لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين وضوح أهداف الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين في كل من الريف والحضر بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة.

جدول (٢): يوضح الفروق بين متوسطات أعضاء مجلس إدارة الجمعيات في كل من الريف والحضر في متغير مدى وقوف المشروعات التي تقدمها الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين باستخدام Independent Samples Test

المتغير	المبحوثين	ن	المتوسطات	الانحراف المعياري	د.ح	قيمة (ت)	الدلالة
وقوف المشروعات التي تقدمها الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين	الحضر	٣٦٢	٦٥,١٢٤	١١,٢٥٨	٣٦١	٣٢,٣٦٨	٠,٠٥*
	الريف	٣٠٧	٤٢,١٢٤	٨,٢٥١	٣٠٦		

* دالة عند مستوى معنوية (α=٠,٠٥) **دالة عند مستوى معنوية (α=٠,٠١)

يتضح من الجدول السابق والخاص بالفروق بين متوسطات أعضاء مجلس إدارة الجمعيات في كل من الريف والحضر في متغير مدى وقوف المشروعات التي تقدمها الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين، أنه توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية(α =٠,٠٥) بين أعضاء مجلس الإدارة في كل من الريف والحضر في متغير مدى وقوف المشروعات التي تقدمها الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين حيث أن قيمة (ت) المحسوبة ≤ (α =٠,٠٥)

جدول (٣): يوضح الفروق بين متوسطات أعضاء مجلس أدارة الجمعيات في كل من الريف والحضر في متغير مدى قدرات الجمعية المادية والبشرية لتحقيق أهدافها في حماية الحقوق البيئية للمواطنين باستخدام Independent Samples Test

المتغير	المبحوثين	ن	المتوسطات	الانحراف المعياري	د.ح	قيمة (ت)	الدلالة
قدرات الجمعية المادية والبشرية لتحقيق أهدافها في حماية الحقوق البيئية للمواطنين	الحضر	٣٦٢	٥٤,٢١٠	٨,٢٥٧	٣٦١	٣٣,١٢٤	٠,٠٥*
	الريف	٣٠٧	٣٢,١٥٨	٩,٢٥٤	٣٠٦		

* دالة عند مستوى معنوية (α=٠,٠٥) **دالة عند مستوى معنوية (α=٠,٠١)

يتضح من الجدول السابق والخاص بالفروق بين متوسطات أعضاء مجلس إدارة الجمعيات في كل من الريف والحضر في متغير مدى قدرات الجمعية المادية والبشرية لتحقيق أهدافها في حماية الحقوق البيئية للمواطنين، أنه توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية(α =٠,٠٥) بين أعضاء مجلس الإدارة في كل من الريف والحضر في مدى قدرات الجمعية المادية والبشرية لتحقيق أهدافها في حماية الحقوق البيئية للمواطنين حيث أن قيمة (ت) المحسوبة ≤ (α =٠,٠٥)

جدول (٤): يوضح الفروق بين متوسطات أعضاء مجلس إدارة الجمعيات في كل من الريف والحضر في متغير مدى تغطية الجمعية لاحتياجات المجتمع البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين باستخدام Independent Samples Test

المتغير	المبحوثين	ن	المتوسطات	الانحراف المعياري	د.ح	قيمة (ت)	الدلالة
مدى تغطية الجمعية لاحتياجات المجتمع البيئية	الحضر	٣٦٢	٥١,٢٣٤	١٢,٥٤٧	٣٦١	٣٦,٣٨٨	٠,٠٥*
	الريف	٣٠٧	٢٣,٢٣٤	١١,٢٥٤	٣٠٦		

* دالة عند مستوى معنوية (α=٠,٠٥) **دالة عند مستوى معنوية (α=٠,٠١)

يتضح من الجدول السابق والخاص بالفروق بين متوسطات أعضاء مجلس أدارة الجمعيات في كل من الريف والحضر في متغير مدى تغطية الجمعية لاحتياجات المجتمع البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين، أنه توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (α=٠,٠٥) بين أعضاء مجلس الإدارة في كل من الريف والحضر في مدى تغطية الجمعية لاحتياجات المجتمع البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين حيث أن قيمة (ت) المحسوبة≤ (α =٠,٠٥)

الفرض العدم (HO) "لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين كفاءة دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين بين الريف والحضر".

الفرض البديل (H1) "توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين كفاءة دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين بين الريف والحضر".

حيث إتضح قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل لمتغير وضوح أهداف الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين في كل من الريف والحضر.

أما بالنسبة لمتغيرات مدى وقوف المشروعات التي تقدمها الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين في كل من الريف والحضر، ومتغير مدى قدرات الجمعية المادية والبشرية لتحقيق أهدافها في كل من الريف والحضر، ومتغير توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين مدى تغطية الجمعية لاحتياجات المجتمع البيئية في كل من الريف والحضر أنه يمكن قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم.

الفرض الرئيسي الثاني:

جدول(٥): يوضح الفروق بين متوسطات المستفيدين في كل من الريف والحضر في متغير وضوح أهداف أنشطة ومشروعات الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين باستخدام Independent Samples Test

المتغير	المبحوثين	ن	المتوسطات	الانحراف المعياري	د.ح	قيمة (ت)	الدلالة
وضوح أهداف أنشطة ومشروعات الجمعية	الحضر	١٩٨	٦٦,٣٢٨	٨,٢٥٤	١٩٧	٢٨,٣٢٤	٠,٠٥*
	الريف	٢٨٤	٤٢,٢٤١	٩,٨٧٩	٢٨٣		

* دالة عند مستوى معنوية (α=٠. ٥) ** دالة عند مستوى معنوية (α=٠,٠١)

يتضح من الجدول السابق والخاص بالفروق بين متوسطات المستفيدين في كل من الريف والحضر في متغير وضوح أهداف أنشطة ومشروعات الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين، أنه توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية(α =٠,٠٥) بين المستفيدين في كل من الريف والحضر في مدى وضوح أهداف أنشطة ومشروعات الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين حيث أن قيمة (ت) المحسوبة ≤ (α =٠,٠٥)

جدول (٦): يوضح الفروق بين متوسطات المستفيدين في كل من الريف والحضر في متغير الوقوف على المشروعات التي تقدمها الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين باستخدام Independent Samples Test

المتغير	المبحوثين	ن	المتوسطات	الانحراف المعياري	د.ح	قيمة (ت)	الدلالة
الوقوف على المشروعات التي تقدمها الجمعية	الحضر	١٩٨	٣٣,٩٨٧	٩,٢٥٨	١٩٧	٣١,٣٢٤	٠,٠٥*
	الريف	٢٨٤	٣٨,١٨٧	١١,٢٩٧	٢٨٣		

* دالة عند مستوى معنوية (α=٠,٠٥) **دالة عند مستوى معنوية (α=٠,٠١)

يتضح من الجدول السابق والخاص بالفروق بين متوسطات المستفيدين في كل من الريف والحضر في متغير الوقوف على المشروعات التي تقدمها الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين، أنه توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية(α =٠,٠٥) بين المستفيدين في كل من الريف والحضر في مدى الوقوف على المشروعات التي تقدمها الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين حيث أن قيمة (ت) المحسوبة ≤ (α =٠,٠٥)

جدول (٧): يوضح الفروق بين متوسطات المستفيدين في كل من الريف والحضر في متغير الوقوف على مدى تغطية الأنشطة لاحتياجات المستفيدين باستخدام Independent Samples Test

المتغير	المبحوثين	ن	المتوسطات	الانحراف المعياري	د.ح	قيمة (ت)	الدلالة
الوقوف على مدى تغطية الأنشطة لاحتياجات المستفيدين	الحضر	١٩٨	٤٨,٩٧٤	١٢,٩٨٠	١٩٧	٣٦,٣٥١	٠,٠٥*
	الريف	٢٨٤	٣١,٦٥٤	٨,٢٨١	٢٨٣		

* دالة عند مستوى معنوية (α=٠,٠٥) ** دالة عند مستوى معنوية (α=٠,٠١)

يتضح من الجدول السابق والخاص بالفروق بين متوسطات المستفيدين في كل من الريف والحضر في متغير الوقوف على مدى تغطية الأنشطة لاحتياجات المستفيدين في حماية الحقوق البيئية للمواطنين، أنه توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (α =٠,٠٥) بين المستفيدين مجلس الإدارة في كل من الريف والحضر في مدى تغطية الأنشطة لاحتياجات المستفيدين في حماية الحقوق البيئية للمواطنين حيث أن قيمة (ت) المحسوبة ≤ (α =٠,٠٥)

جدول (٨): يوضح الفروق بين متوسطات المستفيدين في كل من الريف والحضر في متغير الوقوف على مدى تغطية المشروعات لحاجة البيئة

المتغير	المبحوثين	ن	المتوسطات	الانحراف المعياري	د.ح	قيمة (ت)	الدلالة
الوقوف على مدى تغطية المشروعات لحاجة البيئية	الحضر	١٩٨	٤٨,٩٧٤	١٢,٩٨٠	١٩٧	٣٦,٣٥١	٠,٠٥*
	الريف	٢٨٤	٣١,٦٥٤	٨,٢٨١	٢٨٣		

* دالة عند مستوى معنوية (α=٠,٠٥) ** دالة عند مستوى معنوية (α=٠,٠١)

وبذلك تتضح نتائج اختبار الفرض الثاني القائل: الفرض العدم (HO) "لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين فاعلية دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين المستفيدين من خدامتها بين الريف والحضر"؛ الفرض البديل (H1) "توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين فاعلية دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين المستفيدين من خدامتها بين الريف والحضر".

حيث أكدت نتائج الدراسة قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم.

توصيات الدراسة

أولاً: القائمون على العمل بالجمعية: ضرورة إعداد برامج توعية تغطى جميع أنواع التلوث، إتاحة الفرصة لمزيد من المتطوعين، تنفيذ برامج توعية للعاملين بالورش والمصانع، التنسيق مع الجهات الحكومية فى تنفيذ الأنشطة البيئية، الحرص على مشاركة المرأة فى الأنشطة البيئية، الإستعانة بمتخصصين فى مجال حماية البيئة، المشاركة فى الإجتماعات الدورية والمؤتمرات السنوية الخاصة بالبيئة، توفير التمويل المالى اللازم.

ثانياً: المستفيدون من خدمات الجمعية: ضرورة إصدار منشورات ومجلات دورية للتوعية بالبيئة، السماح للمستفيدين بالمشاركة فى الأنشطة البيئية (تخطيط، تنفيذ، متابعة)، تكثيف برامج التوعية، شمول مناهج التربية والتعليم على مادة أساسية للبيئة.

المراجع

أمانى قنديل، مؤسسة المجتمع المدنى، قياس الفاعلية ودراسة حالات القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عام ٢٠٠٥.

بيلى إبراهيم أحمد: مشكلة التلوث البيئى، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠١.

حسن عبد الله مطاوع، دور الجمعيات والبيئة، المؤتمر الثانوى الثانى للإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، الجزء الثانى، عام ٢٠٠٠.

رشاد عبد اللطيف: مهارات الخدمة الإجتماعية فى مجال البيئة، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٩.

سحر حافظ: التنظيم القانونى لدور الجمعيات الأهلية فى الدفاع عن حماية البيئة، المؤتمر السنوى الثانى للبحوث الإجتماعية – المجلد الثانى – عام ٢٠٠٠.

سوزان أحمد ابو ريه: الانسان والبيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩.

على ليلة ومنى حافظ، مؤسسات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية، كلية الأداب، جامعة عين شمس، شركة ناسن للطباعة.

فالح سيد العجمى: دور المجتمع المدنى فى تنمية المسئولية الإجتماعية والسلوك الإيجابى نحو البيئة – دراسة إجتماعية بمدينة الكويت، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس – رسالة ماجستير – ٢٠٠٨.

ماهر أبو المعاطى: قياس فاعلية الخدمات بالمؤسسات الاجتماعية، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد٣، عام ١٩٩٧.

محمد محمود أحمد السيد: دور الجمعيات الأهلية فى إدارة الأزمات والكوارث البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس – رسالة دكتوراه – ٢٠١٦.

Cameron, Kim S. (1986): "Effectiveness As Paradox: Consensus and Conflict in Conceptions of Organizational Effectiveness" Management Science, vol.32,No.5.

Delbert C. Miller (1991): Hand book of Research Design and Social Measurement, London, sage Publications, Edition.

Deutch Metron & Robert M. Karouss (1995): therories in social psychology, basic books (inc, library of congress card, no.65).

Doutch & Krauss (1965): Theories of Social Psychology, Basic Book, N.Y.

Philippe Cullet (1995): 13 Netherlands Quarterly of Human Rights 25.

A STUDY CONTAINS AN EVALUATION OF THE ROLE OF NGO IN THE ENVIRONMENTAL PROTECTION OF THE ENVIRONMENTAL RICHTS OF CITIZENS - SOCIAL STUDY IN AN URPAN ENVIRONMENT AND OTHER RURAL

[12]

Awad, M. I.[(1)]; El-Sayed, T. A.[(2)] and Borham, Ghadeer, E.
1) Institute of Environmental Studies and Research, Ain Shams University 2) General Union of NGO_S

ABSTRACT

The study aims to determine the impact of NGOs in educating citizens in preserving the environment in the rural and urban society. The study population of Dakahlia (a group of environmental NGOs) reached 72 associations, 37 of which are urban and 35 rural. And the number of 482 beneficiaries in these associations.

The study uses more than one approach, the most important of which is the social survey in both the comprehensive and the sample. Two measures were designed, the first is to measure the efficiency of the workmen of the society, and the second is to measure the effectiveness of the beneficiaries of the services of these associations.

The study reached a set of results that can be summarized as: The results of the first hypothesis test: "No significant differences are statistically significant between the efficiency of the role of environmental NGOs in protecting the environmental rights of citizens between rural and urban", while the alternative hypothesis H1 ("There are differences A significant statistical function between the efficiency of the role of environmental NGOs in protecting the environmental rights of citizens between rural and urban. "The acceptance of the null hypothesis and the rejection of the alternative hypothesis of the clarity

of the objectives of the association in protecting the environmental rights of citizens in both rural and urban areas became apparent.

Thus, the results of the second hypothesis test (null hypothesis HO) show that there are no statistically significant differences between the effectiveness of the role of environmental NGOs in protecting the environmental rights of citizens benefiting from their rural / urban services, while alternative hypothesis H1 ("There are significant differences statistically significant Between the effectiveness of the role of environmental NGOs in protecting the environmental rights of citizens benefiting from their services between rural and urban. " Where the results of the study confirmed acceptance of the alternative hypothesis and rejection of nullity.

The study reached a number of recommendations, The need to prepare awareness programs covering all types of pollution, to allow more volunteers, to ensure the participation of women in environmental activities, the use of specialists in the field of environmental protection, the inclusion of education curricula on the basic material for the environment.